مسائل نحوية خالف فيها أبو حيان ابن عصفور في كتابه التذييل والتكميل

د. حسين الهادي محمد الشريف
الجامعة الأسمرية الإسلامية /كلية التربية
ashareefh@gmail.com

ملخص البحث:

إن الخلافات في مسائل النحو ليست حديثة الظهور، بل ظهرت منذ نشأته، ومن ذلك الخلاف المشهور بين المدرستين البصرية والكوفية، والخلاف بين النحاة أنفسهم الذين ينتمون إلى مدرسة بعينها، والخلاف ظاهرة صحية ليس نقصًا من اللغة، وكل من اشتغل بعلم النحو يعلم علم اليقين أنه علم منطقي يقوم على قواعد لغوية اعتمدت على الذهن والمنطق، حتى أطلق بعض اللغويين عليه (رياضيات اللغة)، وقد قال بعض النحاة: لا تخطيء معربًا، ولا يخفى على كل ذي بصيرة أنَّ الغوص في المسائل الخلافية يعطي الطالب آفاقاً واسعة في فهم النحو وتفسير مسائله، والبحث هذا تناول الخلاف بين علمين ينتميان إلى مدرسة واحدة ألَا وهي المدرسة الأندلسية، وهما متقاربان في العصر كذلك، وقد اختلفا في عدة مسائل نحوية سواء كانت في المرفوعات، أو المنصوبات، أو المجرورات، أو بعض المسائل الأخرى المتنوعة كالحروف وغيرها، ولم يتتبع المتأخر منهما آراء المتقدم، بل كان لكل واحدٍ منهما آراءه الخاصة به مدللاً عليها بأصول النحو.

وكانت نتائج البحث كالآتي:

1. رأى الباحث في الخلافات الموجودة بينهما في الغالب مردها وسببها الآتي:

أ. السماع: منها الاعتداد بالقراءات القرآنية، والشواهد الشعرية، وكلام العرب.

ب . القياس: رأى الباحث أنَّ ابن عصفور وأبا حيان كانا متفاوتين في الاستدلال بالقياس، والسماع، فتارة نجد أبا حيان يركن للقياس، وأخرى يركن للسماع في المسائل المختلفة، وكذا فعل ابن عصفور.

جـ . اختلاف الاجتهادات، فنجد أبا حيان يفسر شاهدًا معينًا برأي، أو تصورًا مخالفًا لما يفسره ابن عصفور.

د . ثبات القواعد النحوية لديهما ، فكل واحد منهما لا يريد أن يخالف ذلك.

2. وجدت أن مذهبهما لا يميل إلى المدرسة البصرية أو الكوفية؛ ولهذا صُنِّفا على المدرسة الأندلسية.

3 . وجدت أن الخلافات النحوية بينهما لها تأثير في توجيه معنى الشاهد وإعرابه سواء كان هذا الشاهد من كلام الله سبحانه وتعالى، أو الشعر العربي، أو كلام العرب.

Abstract:

Syntactical matters in which EBIN HAIAN disagreed with EBIN OSFOOR in his book entitled appendix and supplement, dissidences about the syntax matters have not been recent . These differences appeared long time ago. Among these known conflicts are between two syntax school namely: Al-basrah school and Al-koofah school in one hand, and between grammarians themselves in another hand, who he long to a specific school. This conflict is a normal phenomenon and does not cause any trouble in a language.

Anyone who worked in syntax knows well that it is a science based on reason and logic. Even some grammarians used the term "mathematics of language for it. Some grammarians thick that when you Arabicize , you cannot a mistake, and there are no two people have who have a strong insight agree that engaging into controversial cases gives the learner wide horizons in understanding the syntax and analyzes concerns. This paper addresses the disagreement between two sciences belonging to one school, it is the andalusian school. Both of them are close to each other according to the time too. They differ in many syntactical affairs either these. These affairs related to nominatives, accusatives, genitives or even some other various matters such as letters. The deceased did not follow the views of the applicant, but each of them had his own views, which he explained as a grammatically

مقدمـــــة

الحمد لله الرحمن الرحيم، الذي جعل علم النحو مفتاح علوم العربية وكافة الفنون، وجعل العربية لغة كتابه العظيم ودينه القويم، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وأفصح من نطق بالضاد من العالمين.

وبعد...

فهذا بحث بعنوان:(مسائل نحوية خالف فيها أبو حيان ابن عصفور في كتابه التذييل والتكميل) تلقي الضوء على علمين من أئمة النحو والعربية (ابن عصفور، وأبي حيان) وهما من أعلام أهل الأندلس الذين كانت معرفتهم بالنحو الكوفي أسبق من معرفتهم بالنحو البصري، فقد ذكرت بعض المصادر أنّ جودي بن عثمان (ت198هـ) أحد طلاب العلم الأندلسيين قد وفد على المشرق، ولقي الكسائي والفراء، وأخذ عن الكسائي كتابه في النحو، ورجع به إلى بلاد الأندلس، وبقي الأندلسيون يتدارسون هذا الكتاب حتى منتصف القرن الرابع الهجري إلى أنْ جاء الأشتيق محمد بن موسى (ت307هـ) إلى المشرق وأخذ كتاب سيبويه عن أبي جعفر الدينوري وانتسخه وأدخله لبلاد الأندلس. (**الفيروزآبادي، 2000، ص: 218–219**).

كما أنَّ محمد بن يحيى الربَّاحي (ت358هـ) ارتحل إلى مصر كغيره من النحاة ولقي فيها أبا جعفر النحاس وروي عنه كتاب سيبويه ثم أدخله الأندلس، ونحاة الأندلس لم يتخيروا مدارس نحوية معينة بل عكفوا على قراءة كتب النحو البصرية والكوفية والبغدادية، ثم انتخبوا منها ما يتفق ومنزع كل نحوي منهم من حيث الأخذ بعين الاعتبار بالرواية والسماع والقياس، ثم حاولوا أنْ يضيفوا الجديد إلى ذلك التراث النحوي، ويتمثل ذلك في بعض الآراء التي تتسم بالاجتهاد في ثنايا كتب النحو، أو من خلال تآليفهم، أو شروحهم، أو اختصاراتهم، أو وضعهم للحواشي على المتون النحوية كالكتاب والجمل وغيرهما، فكان لهم الفضل بعد الله –عز وجل– في تطور العربية والحفاظ على سلامتها من الخطأ والزلل وانتشار دقيق المسائل النحوية وتنوعها في أصقاع المعمورة. (**الزبيدي، 1973، ص: 230–231**).

وقد تنوعت الخلافات بينهما حسب أبواب النحو؛ فكان الخلاف في المرفوعات، والمنصوبات،

والمجرورات، وبعض المسائل النحوية المختلفة كالحروف وغيرها.

وينقسم هذا البحث إلى مقدمة وخاتمة، وثلاثة مباحث هي:-

المبحث الأول: ابن عصفور: اسمه وكنيته- شيوخه وتلاميذه- مؤلفاته- وفاته.

المبحث الثاني: أبو حيان: اسمه وكنيته- شيوخه وتلاميذه- مؤلفاته- وفاته.

المبحث الثالث: مسائل الخلاف بين أبي حيان وابن عصفور.

المبحث الأول: ابن عصفور:

أولاً: اسمه وكنيته:

ابن عصفور: هو (أبو الحسن) علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره طاف المغرب كله، وأقام بتونس شاغلا للطلبة، وكان يملي من صدره، وله اختصاص بالأمير أبي عبد الله بن زكريا بن أبي حفص. (**السيوطي، 2005، 201/2**) (**الصفدي، 2000، 165/22-166**).

ثانيًا: شيوخه:

أخذ ابن عصفور عن: الشلوبين (ت: 645هـ) ، وعلي ابن الدباج (ت: 646هـ).(**السيوطي، 2005، 201/2**)، ولم تذكر كتب التراجم غيرهما.

ثالثًا: تلاميذه:

أخذ كثير من الطلبة عليه؛ وذلك بسبب ترحاله في بلاد الأندلس والمغرب، ومنهم: أبو الفضل الصَّفَّار (ت: بعد 630هـ)، وابن عذرة الأنصاري (ت: بعد 644هـ)، وابن سعد المدلجي (ت: 673هـ)، وابن حكم الطَّبيري (ت: 680هـ)، والشلوْبين الصغير (ت: 660هـ)، وأبو زكريا النحوي (ت: 724هـ)، وغيرهم. (**الفيروزآبادي، 2000، ص:218-219**) (**الصفدي، 2000، 165/22-166**).

رابعًا: مؤلفاته:

ألَّف ابن عصفور مصنفات كثيرة في النحو والصرف والأدب، وُصِفتْ بأنها أحسن التصانيف في بابها، ومنها: المقرب في النحو، والممتع في التصريف، والمفتاح، والمقنع، والهلالية، والأزهار، وإنارة الدجى، ومختصر الغرة، ومختصر المحتسب، وثلاثة شروح على الجمل، ومفاخرة السالف والعذار. ومما لم يكمله: شرح المقرب، وشرح الإيضاح، وشرح الحماسة، وشرح الأشعار الستة الجاهلية، وشرح ديوان المتنبي، وسرقات الشعراء، والبديع، وشرح الجزولية. (**السيوطي، 2005، 201/2**).

خامسًا: وفاته:

توفي سنة تسع وستين وستمائة للهجرة. (**الفيروزآبادي، 2000، ص:218–219**).

- **المبحث الثاني: أبو حيان:**

أولاً: اسمه وكنيته:

أبو حيان: هو (أثير الدين) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي الأندلسي، الغرناطي، درس القرآن والحديث وعلوم العربية والتاريخ. (**السيوطي، 2005، 266/1–270**).

ثانيًا: شيوخه:

درس القراءات عن ابن بشير القزاز(ت: 675هـ)، وابن أبي الأحوص (ت: 679هـ)، وأبي جعفر بن الطباع (ت: 680هـ)، وأبي الحسن الأبذي (ت: 680هـ)، وابن الضائع (ت: 680هـ)، وأبي جعفر اللَّبْليّ (ت:691هـ)، وابن النحاس (ت: 698هـ)، وأبي جعفر بن الزبير(ت: 708هـ)، والحديث عن أبي الحسين بن ربيع (ت: 673هـ)، والرضي الشاطبي (ت: 684هـ)، والقطب القُسطلاني (ت: 686هـ)، والعز الْحَرَّانِي (ت: 686هـ)، وغيرهم. (**الفيروزآبادي، 2000، ص:250–252**). (**السيوطي، 2005، 266/1–270**).

ثالثًا: تلاميذه:

أخذ عنه السفاقسي (ت: 742هـ)، وابن قاسم (ت: 749هـ)، وابن مكتوم (ت: 749هـ)، والسمين الحلبي (ت: 756هـ)، وتقي الدين السبكي (ت: 756هـ)، والجمال الأسنوي (ت: 772هـ)، وابن عقيل (ت: 769هـ)، وناظر الجَيْش (ت: 778هـ)، وغيرهم. (**السيوطي، 2005، 1/266–270**).

رابعًا: مؤلفاته:

لأبي حيان مصنفات كثيرة في مختلف الفنون كالتفسير، والنحو، والصرف، والقراءات والأدب... ومنها: البحر المحيط في تفسير القرآن العزيز، والنهار الماد مختصر البحر، والوهاج في اختصار المنهاج في مذهب الإمام الشافعي، والأنور الأجلى في اختصار المحلى، والتحرير لأحكام سيبويه، والتكميل شرح التسهيل، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وشرح التسهيل لابن مالك، وزهو الملك في نحو الترك، وكتاب الإسفار الملخص من كتاب الخفاف، والصفار والمبرع في اختصار الممتع، والموفور من شرح ابن عصفور، وغاية الإحسان في علم اللسان، والتذكرة في النحو، وتحفة الأديب بما في القرآن من الغريب، وكتاب الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء، وعقد اللآلي في القراءات السبع العوالي، والمورد الغمر في قراءة أبي عمرو، والأثير في قراءة ابن كثير، وغاية المطلوب في قراءة يعقوب، والحلل الحالية في الأسانيد العالية، والأمالي في شرح عقد اللآلي، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان، وكتاب الشذا في مسألة كذا، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذكرة واللمحة والشذرة وكلها في النحو.

وممَّا لم يكمل: شرح الألفية، ونهاية الإعراب في التصريف والإعراب، وأرجوزة خلاصة التبيان في المعاني والبيان، وأرجوزة نور الغبش في لسان الحَبَش، ومجاني العصر في تواريخ أهل العصر.(**السيوطي، 2005، 1/266–270**).

خامسًا: وفاته:

توفي في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة.(**الفيروزآبادي، 2000، ص:250–252**).

- **المبحث الثالث: مسائل الخلاف بين ابن عصفور وأبي حيان.**

أولاً: في المرفوعات:

1– في باب (كان وأخواتها) وصحة مجيء (غدا وراح) ناقصتين:

ذهب ابن عصفور إلى أنَّ (غدا – وراح) إذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركهما في الحروف، وقد تكونان بمعنى (صار)، وإذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على السير في الوقت الذي يشاركهما في الحروف، فقد قال:"وأما غدا وراح فيستعملان تامين وناقصين، فإذا استعملا تامين دلَّا على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتُقَّا من اسمه على حسَب ما تقتضيه الصيغة من مُضِي أو غيرِه، فتقول: غدا زيدٌ وراح، أي: دخل في الغدُوّ والرَّواح.

وقد يدُلَّان على إيقاع الفاعل شيئًا في الوقت الذي اشتُقَّا منه، يقال: غدا زيدٌ وراحَ، أي: مشى في الغُدُوّ والرّواح.

وإذا استعملا ناقصين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن وأن لا يكون، ويكونان إذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتُقَّا منه، وذلك نحو: غدا زيدٌ قائمًا، أي: وقع قيامُه في وقت الغُدُوّ، وراح عبدُ الله منطلقًا، أي: وقع انطلاقُه في وقت الرَّواح.

وقد يكونان بمعنى (صار)، فتقول: غدا زيدٌ ضاحكًا، وراح عبدُ الله منطلقًا، أي: صار في حال ضحك أو انطلاق". (**ابن عصفور، دون تاريخ،1/367–377**) (**ابن عصفور، 1998، ص:139–142**).

وردَّ أبو حيان هذا القول قائلًا:"ويحتاج تقدير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب" (**أبو حيان، 2000، 4/166**).

2– جواز تقديم المعمول والخبر على الاسم، وتقدُّم المعمول على الخبر:

قال ابن عصفور في قولهم:"كان طعامك آكلاً زيدٌ":"والذي يجيز حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذًا إنَّما أوليتها الخبر، وهو الصحيح". (**ابن عصفور، دون تاريخ، 393/1**).

وردَّ أبو حيان ذلك بقوله:"وليس بصحيح؛ لأنه ليس مسموعًا من لسانهم، وإنما أجازها من أجازها بالقياس"، وأجازها إلى جانب ابن عصفور: ابن السراج، والفارسي، وابن طلحة، وسيبويه يمنع ذلك. (**أبو حيان، 2000، 239/4**).

3– دخول لام التوكيد على معمول خبر (إن) المقدَّم وعلى الخبر:

نقل ابن عصفور الخلاف بين النحاة في جواز ذلك من عدمه، ثم قال:"... المنع الصحيح؛ لأنَّ الحرف إذا أُكِّدَ فإنما يُعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره، نحو قوله تعالى:﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خالِدِينَ فِيهَا﴾، (**هود، من الآية:108**).

ولا يُعاد من غير إعادة ما دخل عليه فلا يَجوز إلَّا في الضرورة...، فينبغي إذا أُعيدت اللام أن يقال: إنَّ زيداً لَفي الدار قائمٌ لَفِي الدارِ قائمٌ".(**ابن عصفور، دون تاريخ،432/1**).

ورد ذلك أبو حيان بقوله:"والصحيح جواز ذلك لوجوده في لسان العرب نثراً ونظمًا:

أمّا النثر فما رواه الكسائي والفراء أنَّ من كلام العرب: إنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصالِحٌ، وحكي قطرب عن يونس: إنَّ زيداً لَبكَ لَواثِقٌ.

وأما النظم فقولُه:

إنِّي لَعِندَ أَذَى المَوْلَى لَذُو حَنَقٍ يُخْشَى، وحِلْمي إذا أُوذيتُ مُعْتادُ

والشاهد فيه: تقديم معمول خبر (إن) المؤكد بها. (**أبو حيان، 2010، 122/5**)

4– جواز إجراء (لا) مجرى (ليس) إذا خلت من معنى التمني، وليس بقصد التنصيص على العموم بلفظ ما وليها:

قال ابن عصفور:"والصحيح عندي أنها لا تعمل في الخبر شيئًا؛ لأن (لا) تنزلت من النكرة التي رفعتها منزلة (من) منها في الاستفهام، كما تنزلت (لا) الناصبة منها منزلتها، ولذلك لم يجز

الفصل بين (لا) وما عملت فيه رافعةً كانت أو ناصبة، كما لا يجوز الفصل بين (ما) وما عملت فيه، فكما أن (قائمًا) من قولك:"هل من رجلٍ قائمٌ" خبر للاسم المجرور بـ (من)؛ لأن موضعه مع (من) رفع بالابتداء، فكذلك يكون (قائم) من قولك (لا رجل قائمٌ) خبرًا للاسم الذي عملت فيه؛ لأنه مع (لا) في موضع رفع على الابتداء".(**ابن عصفور، دون تاريخ، 271/2**) (**ابن عصفور، 1998، ص:162**)

ورد ذلك أبو حيان بقوله:"وهذا الذي استدل به أبو الحسن بن عصفور ليس بصحيح؛ لأن (لا) لم تتنزل من النكرة التي رفعتها منزلة (مِنْ)، كالناصبة؛ إذ لو كانت كذلك لم يُجيزوا (لا رجلٌ في الدار بل رجلان)، ولسَوَّوا بين هذا وبين (لا رجل في الدار) بجامع ما اشتركا فيه من أن (لا) إذا عملت عمل (إن) أو عمل (ليس) كانت جوابًا لقولك: هل من رجلٍ في الدار؟ فكانت تكون في حاليها وُضعت للنص على العموم؛ لأنها جواب نص على العموم، فكون النحويين فرقوا بينهما، فجعلوا العاملة علم (إن) نصًا في العموم، والعاملة عمل (ليس) محتملة للعموم، دليل على اختلاف الأحكام.

ومما يشهد بصحة مذهب الجمهور وبطلان مذهب الزجاج، واختيار ابن عصفور: أن السماع ورد بنصب خبر (لا) العاملة عمل (ليس)، نحو قوله:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

والشاهد فيه: نصب خبر (لا) العاملة عمل (ليس). (**أبو حيان، 2010، 310/5–311**) (**ابن الصائغ، 2004، 485/1**)

5– في جواز عمل (لات) في (هَنَّا):

ذهب ابن عصفور إلى أنَّ (لات) تعمل في (هَنَّا) نحو:

لَاتَ هَنّا ذِكْرى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ جاءَ مِنْها بِطَائِفِ الأَهْوَالِ!

(**الأعشى، 2003، ص:163**)

فـ (هَنَّا) اسمها، و(ذكرى) الخبر، والشاهد في البيت: إعمال (لات) رغم دخولها على غير زمان، ومعلوم أن (لات) النافية العاملة عمل (ليس) لا تعمل إلا في أسماء الزمان. (**ابن مالك،**

1990، 376/1)

ومنه أيضًا قول الشاعر:

حنَّتْ نَوَارِ وَلاتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوارُ أَجَنَّتِ

(البغدادي، 1997، 199/4–200)

وذهب أبو حيان إلى أنَّ (لات) مهملة، و(هَنَّا) نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى المكان. (**أبو حيان، 2000، 298/4**)، وهي بالتالي غير متصرفة تبعًا لابن مالك (**ابن مالك، 1990، 251/1، 378**)، وغيره كالأخفش، والسيرافي. (**السيوطي، 2001، 123/2**).

ثانيًا: في المنصوبات:

1– في باب (المفعول فيه) في اختلاف رواية (تَعانُقِهِ) واختلاف إعرابها في البيت الشعري:

بَينا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ يَوماً أُتِيحَ لَهُ كَمِيٌّ سَلْفَعُ

(كمِيّ) في الديوان: جريٌّ. (**الهذلي، 2003، ص: 170**)، يروي لفظ (تعانُقِهِ) في البيت بلفظ (تَعَنُّقُه) بالرفع علي الابتداء، والخبر محذوف، وأنشده ابن مالك (تَعَنُّقه) بالجر (**ابن مالك، 1990، 210/2**).

ولم يعرف الأصمعي في تَعانُقه الرفع، وزعم أنَّ ابن أبي طَرَفة الهذلي أنشده (تَعانُقِه) بالجر، وكان من أفصح الناس (**الرضي، 1978، 200/3**).

وقال ابن عصفور في هذه المسألة:"وزعم أبو محمد بن السَّيْد أنَّ رواية الخفض غير جائزة؛ لأنَّ (تَعانُقاً) مصدر (تَعانَقَ)، قال: وتَفاعَلَ لا يتعدى".(**ابن عصفور، دون تاريخ، 406/2**) (**ابن السيد، 1979، ص:353**)

وردَّه أبو حيان بقوله:"وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل في ذلك تفصيل، وهو أنَّ (التاء) الداخلة على فاعَلَ لا تخلو أن تكون داخلة عليه وهو متعدٍّ إلى اثنين أو إلى واحد، فإنْ كان متعدياً إلى اثنين صار يتعدى إلى واحد، نحو: عاطَيتُ زيداً الدرهمَ، وإذا أدخلت التاء قلتَ: تَعاطَيتُ الدرهمَ أنا وزيد. وإن كان متعدياً إلى واحد صار غير متعدٍ، نحو: ضارَبَ زيدٌ عمراً، تدخل عليه التاء، تقول: تَضارَبَ زيدٌ وعمرٌو، وقد تدخل على المتعدي إلى واحد فيبقي على

حاله، نحو قولك: تجاوزني موضع كذا...". (**أبو حيان، 2008، 307/7**).

2– في باب (المفعول معه) وإعراب (الواو) في (استوى الماء والخشبة):

ابن عصفور غلَّط الزجاجي في دعواه أنه لا يجوز في (والخشبة) إلا النصب؛ فقال ابن عصفور:".... أن الذي غلَّطه هو أنه لا يجوز: استوى الماءُ واستوت الخشبةُ".(**ابن عصفور، دون تاريخ، 455/2**).

وردَّ ذلك أبو حيان بقوله:"وهذا لا حجة فيه؛ لأنه وإن لم يُسمَع ذلك فلا يَمتنع العطف، كما لم يَمتنع: اختصم زيدٌ وعمرٌو، بالرفع، وإنْ لم يُسمَع: واختصم عمرٌو". (**أبو حيان، 2009، 110/8**).

3– في باب (الاستثناء) وصحة تخفيف الياء في (لا سيما):

ذهب ابن عصفور إلى أنه لا يجوز تخفيف الياء في (لا سيَّما)؛ بحجة الحذر من بقاء الاسم المعرب على حرفين.(**السيوطي، 2001، 294/3**).

وذهب أبو حيان إلى جواز تخفيف الياء من (لا سيما). (**أبو حيان، 2009، 370/8**).

وقد حكاه الأخفش، وابن الأعرابي، والنحاس. (**السيوطي، 2001، 295/3**)، وابن جني (**ابن جني، 1988، 408/1**)، ومن ذلك قول الشاعر:

فِهْ بِالْعُقُودِ والأيْمان لَا سِيَمَا عقدٌ وفاءٌ بِهِ من أعظم القُرَبِ

(**ابن هشام، دون تاريخ، 140/1**) (**الأشموني، دون تاريخ، 282/2**)

4–جواز كون الفعل الماضي حالًا مصاحبًا بـ (قد):

ذهب ابن عصفور إلى أنَّه لا يجوز أنْ يكون الفعل الماضي حالًا، حتى تكون معه (قد) مظهرة أو مضمرة (**المقرب، 1998، ص:221**).

وذهب أبو حيان إلى إجازة ذلك؛ لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، فقال:"والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا؛ لأنا إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة".(**أبو حيان، 2010، 189/9**)

5– في باب (الحال) ووقوع الفعل المضارع المنفي بـ (ما) حالًا:

ذهب ابن عصفور إلى أن نفي المضارع بـ (ما) قليل جداً، وذكر غيره نفيه بـ (ما) و(لا) ولم يقل إن النفي بـ (ما) قليل. **(ابن عصفور، 1998، ص:222)**.

وقال أبو حيان:"والقياس يقتضي ألَّا يكون قليلاً جداً كما زعم ابن عصفور؛ لأن (ما) نفي للحال، فكما أن المضارع المثبت يقع حالاً كثيراً، فكذلك ينبغي أن يكون ما نفي بـ (ما).

وإن كان منفياً بـ (إن)، نحو:"جاء زيد إن يدري كيف الطريق" فلا أحفظه من لسان العرب، والقياس يقتضي جوازه، وكما جاز وقوع ذلك خبراً يجوز أن يقع حالاً، كما جاء:"حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى" **(مالك، 1412، 74/1)** **(أبو حيان، 2010، 185/9)**.

6–في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلًا متصرفًا:

أخذ أبو حيان على ابن عصفور عدم اطلاعه على كلام العرب؛ وذلك في مسألة اختلاف البصريين والكوفيين في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلًا متصرفًا، نحو: تصبَّب زيدٌ عرقًا، فقد ذهب بعضهم كالجرمي والمازني والمبرد من البصريين، وذهب أكثر البصريين أنَّه لا يجوز، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك، فقال أبو حيان:"وهو اختيار هذا المصنف –ابن مالك– وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك، وقياسًا على سائر الفضلات، قال الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيلَى لِلْفُرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

(السعدي، 1990، ص:58)

فقدَّم (نفسًا) على (تطيب). **(المبرد، دون تاريخ، 73/3)**.

وقد تأوله ابن عصفور زاعمًا أنَّه لم يجيء ذلك إلَّا في بيت واحدٍ من الشعر، فلا حجة فيه؛ لأنَّه قد يتقدم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام، وذلك منه عدم اطلاع على أشعار العرب، وتقليد لبعض مَنْ تقدَّم، بل قد جاء من ذلك جملة تبنى على مثلها القواعد. **(ابن عصفور، دون، 284/2)**.

وابن عصفور يرى أنَّ الرواية إنما هي (وما كان نفس)، وقد رُوِي: وما كان نفسًا بالفرات

تطيب؛ فلا يكن فيه حجة؛ لأنَّ (تطيب) يمكن أنْ يكون صفة لـ (النفس)، وتكون (نفسًا) خبرًا لـ (كان)، كأنَّه قال: وما كان حبيبها نفسًا بالفراق طيبة، ويجوز أنْ يُحمَلَ هذا الوجه في رواية مَنْ رواه بـ (الياء) على أنَّه من تذكير النفس.(**ابن عصفور، دون، 284/2**).

وممَّا يشهد لصحة ما ذهب إليه أبو حيان أشعار العرب الكثيرة، ومنها قول الشاعر:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

(مقروم، 1999، ص:24).

والشّاهد فيه:(إذا عطفاه ماء تحلّبا) حيث قدّم التّمييز (ماءً) على عامله وهو الفعل المتصرّف (تحلّب). (**الأشموني، دون تاريخ، 351/2**)

وقول الشاعر:

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

(ابن مالك، 1990، 389/2).

والشّاهد فيه: (ذرعًا) حيث قدّم التّمييز (ذرعًا) على عامله وهو الفعل المتصرّف (أضيق). **(ابن الصائغ، 2004، 436/1)**

ثالثا: في المجرورات:

1- جواز دخول حرف الجر على (كأيّن):

يرى ابن عصفور جواز دخول حرف الجر عليها، نحو: بكأين تبيع هذا الثوب؟، وعلَّه أجاز ذلك قياسًا على دخول حرف الجر على (كم) الخبرية، نحو: بكم اشتريت ذلك الشيء؟(**ابن عصفور، دون تاريخ، 49/2–50**) (**ابن عصفور، 1998، ص:391–392**).

وخالفه أبو حيان في ذلك، وقال:"ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى نقل، ولا ينبغي أنْ تُقاس على (كم) الخبرية؛ لأنَّ قياس (كأيَّن) عليها يقتضي أن يُضاف إليها أيضًا كما يُضاف إلى (كم) الخبرية، فتقول: غلاَم كأيَّن مِن صديقٍ أكرمتُ، كما تقول: غلامَ كم مِن صديقٍ أكرمتُ، ولا يُحفظ هذا من كلامهم".(**أبو حيان، 2011، 52/10**).

2- في صحة تعلق حرف الجر (الكاف) بمتعلق:

ذهب ابن عصفور أنَّ حرف الجر (الكاف) لا يتعلق بشيء، فقال:"جاءني الذي كزيد، ليس للكاف ما تتعلق به ظاهرًا؛ إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه، ولا مضمرًا؛ إذ لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلة إلا ما يناسب الحرف، نحو: جاءني الذي في الدار، تريد: الذي استقر في الدار؛ لأن (في) للوعاء، والاستقرار مناسب للوعاء، ولو قلت: جاءني الذي في الدار، تريد: الذي ضحك في الدار، أو أكل في الدار- لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام ما يدل على ذلك، فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف إلا الذي يناسبها، وهو التشبيه. ولو قلت: جاءني الذي أشبه كزيد- لم يجز؛ لأن أشبه لا تتعدى بالكاف بل بنفسها، وأيضًا فإن العرب لم تلفظ بالشبه ولا بما تصرف منه مع الكاف في موضع أصلًا، فدل ذلك على أن الكاف لا تتعلق بشيء".**(ابن عصفور، دون تاريخ، 1/482-483)**

وردَّ ذلك أبو حيان بقوله:"ما ذهب إليه ليس بصحيح، بل العامل في الكاف مضمر في المثال الذي ذكره، فإذا قلت جاءني الذي كزيد فالعامل فيه مضمر، وهو الكون المطلق، وهو الذي يقدر مع سائر الحروف إذا وقعت أخبارًا وكانت تامة، نحو: زيد كعمرو، وزيد من بني تميم، وزيد على الفرس، والأمر إليك، والمال لزيد، فجميع هذا وأمثاله العامل فيه مضمر، وهو الكون المحذوف المطلق، فإذا قلت زيد كعمرو فتقديره: زيد كائن كعمرو، وكذلك جاءني الذي كزيد، تقديره: جاءني الذي كان كزيد، فإن كان حرف الجر ناقصًا لم يعمل فيه إلا الكون المقيد، ولا يجوز حذفه إلا إن أتى ضرورة، كما أنه لا يثبت الكون المطلق إلا في قليل من الكلام، لو قلت: زيد عنك، تريد: راض عنك، وزيد فيك، تريد: محب فيك- لم يجز".**(أبو حيان، 2014، 12/117)**.

3- في باب (الإضافة) وندرة لحاق الرابط الجملة المضاف إليها:

قال ابن عصفور في قول الشاعر:

وَتَسْخَنُ لَيْلَةَ لَا يَسْتَطِيعُ نُبَاحًا بِهَا الْكَلْبُ إِلاَّ هَرِيرَا

(الأعشى، 2003، ص:86) (أبو حيان، 1998، 4/1830)

"أضاف والضمير متوسط، ومنعوا إذا توسَّط الإضافة؛ لأنَّه لا يكون معمولاً لمحذوف لمكان الفصل". (**ابن عصفور، دون تاريخ، 74**)؛ لأنَّ المعروف إذا كان في الجملة ضمير فُصلت عن الإضافة، وجُعلتْ صفة كقوله تعالى:﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾.(**البقرة، من الآية:281**)

وردَّ أبو حيان عليه بقوله:"ونقول: إنَّه يجوز الفصل؛ لأنَّ فيه تسديدًا للكلام وتبيينًا". (**أبو حيان، 2014، 117/12**).

رابعًا: مسائل متفرقة:

1- في سبب تسمية الفعل المضارع بـ (المضارع):

ذهب ابن عصفور أنَّ المضارعة مقلوبة من المضارَعة.(**المرادي، 2007، 53/1**) (**أبو حيان، 1998، 2027/4**).

وردَّ ذلك أبو حيان، فقال"أما المضارع فهو في اللغة المشابه، يقال: فلان يضارع الأسد، أي: يشابِهُه، ولما شابه الاسم سُمي مضارعًا، كأنَّه رَضِعَ معه ضَرْعًا واحدًا، فالمضارعة من لفظ الضرع. وزعم ابن عصفور أن المضارَعة مقلوبة من المراضَعَة، ولا ضرورة تدعو إلى دعوى القلب؛ لأن اللفظ إذا وُجد كاملَ التصرُّف فلا يُدَّعى فيه القلب، وأنت تقول: ضَارَع يُضارِع مُضارَعةً وهو مُضارِع ومُضارَع".(**أبو حيان، 1997، 67/1**).

2- في معنى اسم الموصول (الألى) في قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المغيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا

(**سيبويه، 1988، 193/1**) (**البغدادي، 1997، 128/8**).

قال ابن عصفور:"وقولنا (والألى) بمعنى (اللذين) تحرُّز منها بمعنى (صاحب) معناه: أصحاب المغيرة". (**ابن عصفور، دون تاريخ، 177/1–178**)

وردَّ ذلك أبو حيان بقوله:"وهذا وَهْمٌ من الأستاذ، (أُولَى) تأنيث (أوَّل)، ومعنى (أُولَى) في البيت: متقدمة الخيل المغيرة، أو أُولى الجماعة المغيرة".(**أبو حيان، 2000، 34/3**).

3- جواز حذف عائد الصلة:

ذهب ابن عصفور أن الأفصح فيه أنْ لَّا يُحذَف، حيث قال:"وحذفه ضعيف جدا". (**ابن عصفور، دون تاريخ، 184/1**)، ثم ذكر الاستدلال على الحذف بقوله تعالى:﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾.(**طه، من الآية:72**).

وردَّ أبو حيان ذلك قائلًا:"ولا يسوغ ذلك؛ لأن ما كَثُر في لسان العرب مجيئُه، وجاء في القرآن، لا يقال فيه إنه ضعيف جدا، ثم له وجهٌ قويٌ من القياس؛ لأنه منصوب من حيث المعنى، فكما يجوز حذفُه لو نصبَه الفعلُ كذلك يجوز حذفه إذا نصبه من حيث التقديرُ والوصفُ، على أنَّ من النحويين مَنْ يزعم أن هذا الضمير ليس مجرورًا بالإضافة، بل هو منصوب، وحذف التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا للإضافة".(**أبو حيان، 2000، 76/3**).

4- في باب (الإعراب) ورفع الاسم:

ذكر ابن عصفور أنَّ الاسم يرفع إذا كان لمجرد عدد، وكان معطوفًا على غيره، أو معطوفًا عليه غيره، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ، ولا في التقدير، مثال ذلك: واحد، واثنان، وثلاثة، وأربعة، فلو كان عاريًا من العطف كان موقوفًا نحو: واحد اثنان ثلاثة أربعة، وكأن التركيب الذي حدث فيه بالعطف قام مقام العامل في حدوث هذه الضمة.(**ابن عصفور، دون تاريخ، 103/1–104**).

وردَّ عليه أبو حيان ذلك بقوله:"والعجب للأستاذ أنه ذكر هذا في باب ما يدخل المعرب فيه لقب من ألقاب الإعراب، وقد قرر قبل أن الإعراب هو تغير آخر الكلمة لأجل العامل الداخل عليها في الكلام الذي هي فيه. فكيف يكون إعراب بلا عامل؟ هذا تناقض.

والذي ينبغي أن يذهب إليه أن هذه التي في العدد المعطوف أو المعطوف عليه ليست حركات إعراب، وهي شبيهة بحركات الإعراب، وحدثت عند حصول هذا التركيب العطفي، ومن قال إن الإعراب حادث عن عامل لا يمكن أن يقول في هذه إنها حركات إعراب".(**أبو حيان، 2000، 245/3**).

5- تركيب (ماذا):

رأى ابن عصفور أنَّ استعمال (ماذا) كلمة واحدة بمعنى (الذي) – في بعض أقواله– لا يصح، وخالف الناس قاطبة في فهمهم ذلك عن سيبويه الذي قال بأن (ماذا) اسم واحد بمنزلة (الذي).(**سيبويه، 1988، 417/2**).

وقد تأول ابن عصفور البيت:

دَعِي مَاذَا عَلِمتُ سَأَتَّقِيهِ ولكن بِالمغَيَّبِ نَبِّئِينِي

(**الرضي، 1978، 65/3**) (**المرادي، 1992، ص:241**)

بقوله:"فلا يُتصوَّر في (ماذا) أنْ تكون بتقدير اسم واحد؛ لأنَّه لو كان كذلك لم يخل أنْ يكون منصوبًا بـ (دَعِيَ)؛ أو (علمْت)، أو بفعل مضمر يفسره (سأتقيه)، وباطلٌ أنْ يكون منصوبًا بـ (دَعِيَ)؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وباطلٌ أنْ يكون منصوبًا بـ (عَلِمتُ)؛ لأنَّه لم يرد أن يستفهم عن معلوم، وباطلٌ أنْ يكون منصوبًا بفعلٍ مضمرٍ يفسره (سَأَتَّقِيه)؛ لأنَّ لا يكون إذ ذاك لـ (عَلِمتُ) موضع من الإعراب، فلم يبق إلاَّ أنْ يكون مبتدأ وخبرًا قد علق عنه (دَعِيَ) كأنَّه قال: دعي أيَّ شيء الذي علمتَ فإنِّي سأتقيه، والمضمر الذي فيه (سأتقيه) عائدًا على (ذا)".(**ابن عصفور، دون تاريخ، 479/2**)

ورأى أبو حيان أنَّ (ذا) تخلع (ما) عن الاستفهام، فقال:"... الرابع من الأحوال –يعني أحوال (ماذا)– أنْ تُركَّب (ذا) مع (ما) ويصيرا اسمًا واحدًا موصولًا، وتكون ليس فيها شيء من الاستفهام ، وعليه بيتُ الكتاب...".(**أبو حيان، 2000، 46/3**).

6- في باب (نعم، وبئس) وإعراب المخصوص بالمدح أو الذم:

قال ابن عصفور:"الذي يدلُّ على أنه إذا تأخَّر لا يلزم فيه أن يكون مبتدأ والجملةُ خبر قولُهم: نِعمَ البعيرُ جملٌ، ونِعمَ الإنسانُ رجلٌ، ونِعمَ مالاً ألفٌ، ومنه قوله –عليه السلام–: "نِعمَ المالُ أربعون، والكثيرُ ستُّون، ويلٌ لأصحابِ المئين إلا مَن أعطى الكريمة، ومَنَحَ الغزيرة، ونَحَرَ السمينة، وأَطعَم القانعَ والُمعْتَرَّ"(**ابن الأعرابي، 1997، 155/1**)، فـ (أربعون، وألف، ورجل، وجمل)

أخبار لمبتدآت مضمرة، ولا يجوز أن تكون مبتدأة، وما قبلها خبر لها؛ لأنها نكرات، ولا مسوّغ للابتداء بها، وإذا ثبتَ جعله خبر مبتدأ محذوف لفهم المعنى فلا مانع يمنع من جواز جعله مبتدأ، والخبر محذوف لفهم المعنى".(**ابن عصفور، دون تاريخ، 343/1، 603**).

وردَّ عليه أبو حيان ذلك بقوله:"وما ذهب إليه من تعيُّن هذه الأسماء النكرات لأن تكون خبر مبتدأ محذوف، وامتناع أن تكون مبتدآت لكونها نكرات، ولا مسوَّغ للابتداء بها غير صحيح، بل فيها مسوِّغان: أحدهما ذكره هو في باب المبتدأ والخبر، والآخر ذكره غيره: فأمَّا الذي ذكره هو فهو أن تكون النكرة لا تُراد لعينها، فهذا عنده من المسوِّغات لجواز الابتداء بالنكرة، وجَعل من ذلك قول الشاعر:

مُرَسَّعَــةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِــهِ بِهِ عَسَــمٌ يَبْتَغِــي أَرْنَبَا

(**امرؤ القيس، 2012، ص:79**) (**ابن عقيل، 1998، 222/1**).

قال–يعني ابن عصفور–:"النكرة هنا لا تراد لعينها؛ ألا ترى أنه لا يريد مُرَسَّعة دون مُرَسَّعة". (**ابن عصفور، دون تاريخ، 343/1، 603**).

وقال أيضًا–يعني ابن عصفور–:"وينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تُراد لعينها، نحو: رجلُ خيرُ من امرأة، تريد: واحدُ من هذا الجنس أيّ واحد كان خيرٌ من كل واحدة من جنس النساء، إلا أنَّ معناه يؤول إلى العموم، إلا أنه يخالف العموم في أنه يدلُّ على كل واحد على جهة البدل، أعني أنه لا يتناول الجميع دفعةً واحدة، وكلُّ يتناول الجميع في دفعة واحدة". (**ابن عصفور، دون تاريخ، 343/1، 603**).

فالمسوَّغ الموجود في قولهم: رجلُ خيرُ من امرأة، وتمرةُ خيرُ من جرادة، ومُرَسَّعةُ بين أرساغه ـ هو بعينه موجود في قولهم: نِعمَ البعيرُ جملُ، ونِعمَ مالاً ألفُ؛ لأنهما نكرتان لا ترادان لعينهما، بل حُكم على واحدٍ من الجمال بأنه نِعمَ البعير، وعلى واحد من الألف بأنه نِعمَ المال. فعلى هذا الذي تقرر يجوز أن يتقدم، فتقول: جملُ نِعمَ البعيرُ، وألفُ نِعمَ مالاً.

والمسوّغ الذي ذكره غيره هو أنه يجوز أن يكون نكرة إذا كان خبره جملةً مشتملة على فائدة، إلا أنه يجب تأخيره، وذلك نحو: قصدَ غلامَه رجلُ، فإنه جائز جواز "عندك رجلُ"؛ لأنَّ في

تقديم الجملة ما في تقديم الظرف من رفع توهُّم الوصفية مع عدم قبول الابتداء، فعلى ما قَرَّرَ هذا المقرِّر يكون جملُ مبتدأ، وقد تقدَّمَتْه جملة مشتملة على فائدة، وهي: نِعمَ البعيرُ، إلا أنه لا يجوز تقديم هذا المبتدأ على هذا المسَّوغ؛ لأنَّ تقديم الخبر هنا مسوِّغُ لجواز الابتداء بالنكرة".(**أبو حيان، 2011، 10/135–137**).

7– في اسمية (حبذا) أو فعليتها:

ذهب ابن عصفور إلى أنَّ(حَبَّذا) اسمية؛ مُستَدلاً بأنَّ العرب قد أكثرتْ من دخول (يا) عليها دون استيحاش؛ وزعم أنَّ فِعْلَ ذلك مع غيرها مما فِعلِيتُّه مُحَقَّقة مُستَوحَش منه، كقوله:

ألا يا اسْقِياني قَبلَ غارةِ سِنْجالِ وقَبْلَ مَنايا قد حَضَرْنَ وآجالِ

(**الشماخ، 1968، ص:456**) (**ابن يعيش، دون تاريخ، 8/114–115**).

وقال ابن عصفور:"أنَّ مذهب كونها اسمًا أصح المذاهب".(**ابن السيد، دون تاريخ، 1/609–612**) (**ابن عصفور، 1998، ص: 106–107**). بعد أنْ تعرَّض لاختلاف النحاة فيها من كونها اسمًا، أو فعلاً، مفردة، أو مركبة.

وردَّ أبو حيان ذلك بقوله:"... وعكسُ ما ادَّعاه أَولَى بالصحة؛ لأنَّ دخول (يا) على فعل الأمر أكثر من دخولها على حَبَّذا، فمن ذلك قراءة الكسائي (**الداني، 1996، ص:136**) (**الواسطي، 1998، ص:210**):﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ (**النمل، من الآية:25**) قال العلماء: تقديره: ألا يا قوم اسجدوا، فكذلك يكون التقدير في يا حَبَّذا: يا قومِ حبَّذا، أو نحو ذلك، فإنَّ حذف المنادى وإبقاء حرف النداء مُجَوَّز بإجماع، ومنه قول الشاعر:

يَا، لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

(**أبو حيان، 2011، 10/158–159**) (**ابن هشام، دون تاريخ، 2/373**)

8– في باب إعمال المصدر وإعراب (العين) في قول الشاعر:

أَرَسْمَ دِيَارٍ مِنْ هُنَيْدَةَ تَعْرِفُ بِأَسْقُفِ مِنْ عِرْفَانِهَا الْعَيْنُ تَذْرِفُ

(**الحطيئة، 2007، ص: 196**)

خرَّجه ابن عصفور على أنه من باب إضافة المصدر للمفعول به ورفع الفاعل بعده.

(**ابن عصفور، دون تاريخ، 2/24–25**).

وردَّ أبو حيان ذلك بقوله:"ولا يتعين ما قاله؛ إذ يحتمل أن تكون (العين) مبتدأ، وفاعل (عرفانها) محذوف، وهو ضمير المخاطب، والإضافة إلى المفعول مع وجود الفاعل جائزة، لكن إضافته إلى الفاعل مع وجود المفعول أحسن؛ لأنه لا يتصور ذلك حتى يزال الفاعل عن رتبته فيقدم عليه المفعول، ولشدة طلب المصدر للفاعل استسهل الفصل بالمفعول بينه وبين الفاعل مبقى على اقتضائه من إضافته إليه، وجعلوه كلا فصل".(**أبو حيان، 2013، 90/11**)

9– في باب (اسم الفاعل) الذي بمعنى الماضي ومذهب النحاة في رفعه المضمر:

اختلف النحاة في عمل اسم الفاعل الماضي الخالي من (أل) بالنسبة إلى المفعول به، فمنهم من يمنعه كالبصريين، ومنهم مَنْ جوزه كالكسائي، وهشام الضرير (**المرادي، 2007، 466/1**)، وأمَّا مسألة رفعه الفاعل إذا كان ظاهرًا ففيه خلاف أيضًا، فمنهم مَنْ منعه كابن جني ،(**ابن جني، 2012، 98/2**) ومنهم مَنْ جوزه كابن عصفور. (**ابن عصفور، 1998، ص:187**).

أمَّا إذا كان مضمرًا فمذهب ابن عصفور أنَّ اسم الفاعل بمعنى المضي يرفع المضمر وهذا باتفاق النحويين.(**ابن عصفور، دون تاريخ، 1/551–552**) (**ابن عصفور، 1998، ص:187**).

وردَّ عليه أبو حيان بقوله:"وليس كما ذكر، بل في ذلك خلاف: ذهب الجمهور إلى أنه يرفعه، وذهب أبو بكر بن طاهر، وابن خروف إلى أنه لا يرفع المضمر، والذي تلقفناه أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير.(**أبو حيان، 2011، 328/10**).

وهنا فرع اختلف فيه البصريون، وهو إذا كان اسم الفاعل ماضيًا، وكان فعله مما يتعدَّى إلى أكثرَ من واحد، وذلك نحو: هذا مُعطي زيدٍ درهمًا أمسِ، فذهب الجرميُّ والفارسيُّ والجمهور إلى أنَّ الثاني منصوب بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره اسمُ الفاعل، ووقفوا في ذلك مع الأصل، وهو أنَّ اسم الفاعل بغيرِ (أل) لا يعمل إذا كان ماضيًا، فالتقدير: أعطاه درهمًا، وذهب السيرافيُّ والأعلمُ

وبعض المحققين كأبي عبد الله بن أبي العافية والأستاذ أبي عليّ، وأكثر أصحابه إلى أنه منصوب بنفس اسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي، وهو اختيار أبي جعفر بن مضاء، قالوا: لأنه قَوِيَ شَبَهُه بالفعل هنا، وذلك أنه يطلب ما بعده من جهة المعنى، ولا يمكن إضافتُه إليه؛ لأنه قد استقلّ لإضافته إلى الأول، فأشبهَ الفعلَ بهذا؛ لأنَّ الفعل يطلب ما بعده، ولا يُمكن إضافته إليه، وصار في ذلك كالمعرَّف بالألف واللام، فكما أنَّ اسم الفاعل المعرَّف بالألف واللام يعمل ـ وإن كان بمعنى المضي ـ لنيابته مناب الفعل، فكذلك يَعمل في الثاني إذا كان معرَّفًا بالإضافة إجراءً له مُجراه لِشَبَهِه به من حيث كونه معرفة مثله. (**أبو حيان، 2011، 10/328–329**).

واستُدِلَّ لصحة هذا القول باسم الفاعل من باب ظَنَّ إذا قلت: هذا ظانُّ زيدٍ قائمًا أمسِ، فظانّ يطلب اسمين، ولا يجوز حذف أحدهما اقتصارًا، فلو نصبتَ قائمًا بمضمر لزِمك حذف الثاني الذي يطلبه ظانّ، ولا يجوز حذفه اقتصارًا، فيبقى حذفه اختصارًا، والمحذوف اختصارًا بمنْزلة الثابت، فيلزم أن يكون اسم الفاعل عاملاً فيه، أو تقدّر لذلك المحذوف عاملاً فيه، أو تقدّر لذلك المحذوف عاملاً، فيلزم حذف الثاني لاسم الفاعل، ويرجع الكلام في هذا المحذوف الثاني، وبتسلسل إلى ما لا نهاية له. وبهذا اعتَرضَ أبو الفتح على أبي عليٍّ، فسكت"(**أبو حيان، 2011، 10/328–329**).

10– في باب (العطف) في زيادة (لا) على (بل) في النفي والنهي:

ذهب ابن عصفور إلى أنَّ السماع لم يرد في زيادة (لا) على (بل)، وردَّ على الجزولي الذي يرى بالزيادة، فقال: "وهذا الذي ذهب إليه من زيادة (لا) على (بل) في النفي والنهي لا ينبغي أنْ يُقال به إلاَّ أنْ يَشهَد له السماعُ؛ لأنَّ الجمع بين أداتي نفيٍ على جهة التأكيد قليلٌ في كلام العرب". (**ابن عصفور، دون تاريخ، 1/239–240**) (**ابن عصفور، 1998، ص:310**).

وردّ عليه أبو حيان بقوله:"وما ذهب إليه ابنُ درُستُويه واستبعده ابن عصفور مسموعٌ من لسان العرب، قال الشاعر في النفي:

وَمَا سَلَوْتُكِ لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَمَادَى لَا إِلَى أَجَلِ

(**ابن مالك، 1990، 370/3**) (**أبو حيان، 2016، 155/13**).

ومن زيادتها بعد النهي قول الآخر:

لَا تَمْلَلَنَّ طَاعَةَ اللهِ لاَ بَلْ طَاعَةَ اللهِ مَا حَيِيْتَ اسْتَدِيمَا

(**ابن مالك، 1990، 370/3**) (**السيوطي، 2001، 257/5**).

ومن زيادتها في الموجب قول الشاعر:

وَجْهُكِ الْبَدْرُ، لا، بل الشَّمْسُ، لوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أو أُفولُ

(**ابن مالك، 1990، 370/3**) (**أبو حيان، 2016، 152/13**).

وقول الآخر:

وَكَأَنَّمَا اشْتَمَلَ الضَّجِيعُ بِرَيْطَةٍ لَا بَلْ تَزِيدُ وَثَارَةً ولَيَانَا

(**القطامي، 1960، ص:58**) (**أبو حيان، 2016، 155/13**).

ويُقال في (لا بل): (نا بن)...". (**أبو حيان، 2016، 155/13–156**).

11– في باب (العطف) وحذف حرف العطف والمعطوف عليه:

ذهب ابن عصفور في قوله تعالى:﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ (**البقرة، من الآية:60**) أنَّ حرف العطف والمعطوف عليه لم يحذفا، فقال:"وكذلك يجوز حذف حرف العطف والمعطوف عليه إذا فُهم المعنى، ومن كلامهم: راكب الناقة طليحان، التقدير: والناقة، وحذف حرف العطف عليه، نحو قوله تعالى:﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾ (**البقرة، من الآية:60**)، التقدير: فضرب فانفلق، فحذف (ضرب)، والفاء الداخلة على (انفلق)، ويكون إعراب المعطوف على حسب إعراب المعطوف عليه في اللفظ، أو في الموضع إنْ كان له موضعٌ".(**ابن عصفور، دون تاريخ، 251/1**) (**ابن عصفور، 1998، ص:313**).

وردّ ذلك أبو حيان بقوله:"وزعم ابن عصفور في نحو هذا التركيب– يعني في قوله تعالى:(اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ)– أنَّه لم يُحذَف حرفُ العطف والمعطوف عليه، بل حُذِف المعطوف عليه وحده دون (الفاء)، وحُذِفت (الفاء) من المعطوف، وكثُرَ ذلك في قصة يوسف،

وفي قصة سليمان مع الهدهد –عليهما السلام– وقد حُذِف في قوله تعالى:﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (**البقرة، من الآية: 184**). تقديره: فأفْطَرَ؛ إذ لا يجوز أنْ تنوبَ فاء العطف مناب فاء الجزاء". (**أبو حيان، 2016، 13/194–195**).

- **الخاتمـــة:**

إنَّ لابن عصفور دورًا بارزًا في علوم العربية وبخاصة علم النحو، وكان من نحاة الأندلس البارزين، وبالرغم من ذلك حاول بعض الأندلسيين التقليل من شأنه، فقد نقل السيوطي في بغية الوعاة عن ابن الزبير أنَّ ابن عصفور لم يكن عنده ما يُؤخَذ عنه غير النحو، وابن مالك يَصمُه بالجهل وعدم الضبط والاتقان وكثرة الخطأ، وابن الحاج وأبو العباس الإشبيلي يتهمانه بأنه يسيء فهم كتاب سيبويه وتفسيره (**السيوطي، 2005، 2/201**)، إلاَّ أنَّ هذه الأقوال لا تنال من منزلة ابن عصفور الكبيرة في علوم العربية كافة، ويظهر ذلك من خلال مؤلفاته وتصانيفه الكثيرة التي نقل منها علماء النحو والعربية كثيرًا من المسائل، فها هو أبو حيان لا تكاد تخلو صفحة من صفحات كتبه التي ألفها من ذكر رأي لابن عصفور ومن بين هذه المصنفات التذييل والتكميل، إلاَّ أنَّ أبا حيان لم ينقل آراء ابن عصفور لمجرد النقل، بل ينقل ما يراه صائبًا بالحجة والدليل، ويخالف ما يراه غلطًا كذلك بالحجة والدليل، فوافقه في مجمل نقولاته عنه، وأحيانا ينقل دون توضيح ما إذا كان يوافقه أو يخالفه في المسألة، ولكن ما خالفه فيه يظل قليلًا جدًّا مقارنة بحجم النقولات عنه، فقد ترك ابن عصفور أثراً كبيرًا في أبي حيان من خلال آرائه المتناثرة في ثنايا كتبه التي كان لها دور بارزٌ في خدمة العربية.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1– الأشـــونـي، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تح: عبدالحميد السيد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة–مصر، ط: بلا، ت ط: بلا.

2– ابن الأعـــرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري، **معجم ابن الأعرابي**، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ت ط: 1418هـ– 1997م.

3– الأعشـــى، ديـــوان الأعشـــى، تح: بدون، دار صـــادر، بيروت–لبنـــان، ط: الثالثة، ت ط: 1424هـ–2003م.

4– امـرؤ القيـــس، ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط: الخامسة، 1433هـ–2012م.

5– البغـــدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط: الرابعة، ت ط: 1418هـ–1997م.

6– ابن جنـــي، أبو الفتح عثمان بن جنّي، **سر صناعة الإعراب**، تح: علاء حسن أبو شنب، المكتبة التوفيقية، القاهرة–مصر، ط: بلا، ت ط: 2012م.

7– ابن جنـي، أبو الفتح عثمان ابن جنّي ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط: الأولى، ت ط: 1419هـ–1998م.

8– الحطيئـــة، ديوان الحطيئة رواية وشرح ابن السكيت، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور حنا نصر الحِتّي، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: 1428هـ–2007م.

9– أبـــو حيَّـــان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **ارتشاف الضرب من**

لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط: الأولى، ت ط: 1418هـ–1998م.

10– الدانـــي، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، عنى بتصحيحه: أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: الأولى، ت ط: 1416هـ–1996م.

11– الرضـــي، رضي الدين الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس بنغازي–ليبيا، ط: بلا، ت ط: 1398هـ–1978م.

12– الزبيـــدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي، أبو بكر، **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة–مصر، ط: 2، ت ط: 1392هـ–1973م.

13– السعـــدي، المخبل السعدي، ضمن كتاب (**عشرة شعراء مقلّون**)، صنعة الدكتور حاتم صالح الضّامن، منشورات جامعة بغداد، بغداد– العراق، ط: بلا، ت ط: 1411هـ–1990م.

14– سيبـــويـــه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، **الكتـــــاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط: الثالثة، ت ط: 1408هـ–1988م.

15– ابن السيـــد، ابن السيد البطليوسي، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، دراسة وتحقيق: الدكتور مصطفى إمام، مكتبة المتنبي، القاهرة– مصر، ط: الأولى، ت ط: 1979م.

16– السيـوطـي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، شرح وتحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة–مصر، ط: بلا، ت ط: 1420هـ–2001م.

17– السيـوطـي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط: الأولى، ت ط: 1426هـ–2005م.

18– الشمـــاخ، ديوان الشمَّـاخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي،

دار المعارف، القاهرة–مصر، ط: بلا، ت ط: 1388هـ–1968م.

19– ابـــن الصائـــغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، **اللمحة في شرح الملحة،** تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة– المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ت ط: 1424هـ–2004م.

20– الصفـــدي، صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفدي، **الوافـي بالوفيـات،** تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤوطي وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط: الأولى، ت ط: 1420–2000م.

21– ابـــن عقيـــل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة–مصر، ط: بلا، ت ط: 1419هـ–1998م.

22– ابن عصفـور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن، **المقرّب ومعه مُثُل المقرِّب،** تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: الأولى، ت ط: 1418هـ–1998م.

23– ابن عصفـور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن، **شرح جمل الزجاجي– الشرح الكبير،** تح: الدكتور صاحب أبو جناح، الناشر: بدون، ط: بلا، ت ط: بلا.

24– الفيروزآبـادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة،** دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق–سوريا، ط: الأولى، ت ط: 1421هـ–2000م.

25– القطـامـي، ديوان القطامي، تح: الدكتور إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت–لبنان، ط: الأولى، ت ط: 1960م.

26– مـالـك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، **موطأ الإمام رواية أبي**

مصعب الزهراوي،
تح: بشار عواد معروف ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: 1412هـ.

27– ابـن مـالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، **شرح التسهيل لابن مالك،** تح: الدكتور عبد الرحمن السيّد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، ط: الأولى، ت ط: 1410هـ–1990م.

28– المبـرد، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضـب،** تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

29– المـرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، **شـرح الألفية لابن مالك= توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك،** تح: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ط: الأولى، ت ط: 1428هـ–2007م.

30– المـرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني،** تح: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: الأولى، ت ط: 1413هـ–1992م.

31– ابن مقـروم، ديوان ربيعة بن مقروم الضبي، جمع وتحقيق: تماضر عبدالقادر فياض حرفوش، دار صادر، بيروت–لبنان، ط: الأولى، ت ط: 1999م.

32– الهذلـي، ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وشرح: الدكتور أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت–لبنان، ط:الأولى، ت ط: 1424هـ–2003م.

33– ابـن هشـام، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** دار الشام للتراث، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

34– الواسطـي، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على بن المبارك، **الكنز في القراءات العشر،** تح: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: الأولى، ت ط: 1419هـ–1998م.

35– ابـن يعيـــش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصل**، تح: بدون، مكتبة المتنبي، القاهرة–مصر، ط: بلا، ت ط: بلا.